

S.O.L.I.D.E



ذكرت إذاعة "مونتي كارلو" صباح اليوم (الإثنين ٢٧ تشرين الثاني) نقلا عن مراسلها في بيروت خبرا مفاده أن رئيس الجمهورية اللبنانية يملك لائحة بأسماء المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية. كما كتب الأستاذ نقولا ناصيف في جريدة "النهار" الصادرة صباح اليوم مقالا يذكر فيه ما حرفيته:

"ان رئيس الجمهورية إميل لحود يملك منذ فترة غير بعيدة لائحة بأسماء المعتقلين اللبنانيين زوده إياها المسؤولون السوريون. بل أن لحود هو المسؤول اللبناني الوحيد الذي يملك هذه اللائحة، وينتظر الوقت المناسب لإطلاق مبادرتها"

إن "دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد" تشجب، إذا كان الخبر صحيحا، هذا الأسلوب في التعاطي مع قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية والتي نذكر أنها قضية قانونية وإنسانية في الدرجة الأولى. لقد اعترفت السلطات السورية وعلى أعلى مستوى بوجود لبنانيين معتقلين لديها فما هو المبرر لهذا التصرف من قبل الدولة اللبنانية حيث يعترف بذلك كل من الرئيسين نبيه بري ورفيق الحريري إضافة الى النائبين عاصم قانصوه ومروان فارس وينفي علمه بالأمر كل من مدعي عام التمييز الأستاذ عدنان عضوم ووزير العدل الأستاذ سمير الجسر، والآن نعلم بوجود لائحة عند فخامة الرئيس تنتظر فرصة سياسية مناسبة.

إن الاحتفاظ باللائحة دون الإعلان عنها يناقض كل القوانين المحلية والمواثيق الدولية خاصة "الإعلان العالمي لحماية كل الأشخاص من الإخفاء القسري" الذي ينص في مادته الخامسة على مسؤولية السلطات تجاه القانون المحلي والدولي في وجوب عدم التغاضي والقبول أو السكوت عن جريمة الإخفاء القسري حتى لا يفسر هذا السكوت على أنه مشاركة في الجرم وفي المادة العاشرة منه على التالي:

المادة ١٠- (١): " المعلومات الدقيقة عن اعتقال هؤلاء الأشخاص ومكان أو أماكن اعتقالهم، إضافة الى عمليات النقل، يجب أن تكون وبشكل فوري بمتناول أفراد العائلة، المحامين أو أية أشخاص آخرين يملكون اهتماما قانونيا في هذه المعلومات "

المادة ١٠- (٣): على كل دولة أن تأخذ الخطوات اللازمة للحصول على لوائح مركزية. المعلومات الموجودة على هذه اللوائح يجب أن تقدم الى الأشخاص المذكورين في الفقرة السابقة، والى أي سلطة قضائية مستقلة أو أي سلطة مماثلة تعمل تحت قانون الدولة المعنية بناء على ما تقدم نسأل في حال صح خبر وجود لائحة:

- هل هذه اللائحة سر من أسرار الدولة لا يجب الإفصاح عنها حتى ولو كان الأهل يعيشون القلق والألم منذ الإعلان عن خبر العفو؟
- هل مبدأ فصل السلطات المعمول به يسمح بالاحتفاظ بمعلومات هي من حق السلطة القضائية؟
- لماذا يجب التعاطي مع المشكلة وكأنها قضية سياسية تنتظر الوقت المناسب حتى نطلق مبادراتها؟
- أما في حال عدم وجود لائحة تبقى هذه الأسئلة برسم المسؤولين، خاصة في السلطة التنفيذية، الذين ننتظر منهم التخلي عن الموقف المتعاس وتحمل المسؤولية تجاه مواطنيهم عبر القيام بتحريك جدي وشفاف لحل قضية اللبنانيين المعتقلين بشكل غير قانوني في السجون السورية.

بيروت ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٠

"دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد"

S.O.L.I.D.E